مقاربة نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع فى التجارة الدولية

عبد الأمير السعد *

ABSTRACT

Theoretical Approach to the notion of Cutting out and Intersection of International Trade

The present paper raises two important issues:
The first relates to the notion of cutting out of international trade.
The second relates to the notion of intersection of international trade.

The first assesses and analyses the contradiction in the discourse of world trade organization between the requirement of an integrated international trade on the one hand, and the present reality of such a world trade characterized by a liberalization of trade commodity, a free mobility of capital but without a free labour mobility.

The second deals with the historical crisis of capitalism and socialism. More basically, the focus of this paper is on the three founding elements of economic science, namely, economic thought, economic policy and political economy. The ingredients of their alteration from on analogous state to a situation where one of the three elements such as economic policy dominates the other two, leading to the negative results displayed by world trade configuration.

As to the historical crisis of "socialism" the paper raises the issues of the limits of the doctrine so called "economic socialism" and the heavy charges about such divergences both at the national and international level concerning the division of world trade into "socialist" trade and capitalist trade.

The paper emphasizes the fact that the cutting out and intersection effects of economic policies prohibit and prevent the analytical development in the field of economic thought, a state of thing that weakens the hope concerning the eventual positive effects of world trade on the economies of our countries. This situation requires:

- A wide theoretical perseverance in the enrichment of economic thought.
- A theoretical clarification of the inner relationship between the three founding elements in world trade as well as in economic science.
- A theoretical determination in the comprehension of economic policy and its practical limits.
- The advantage that partial democracy necessarily creates in debates around economic discourses and the problems of world trade.
- The necessary clarification of the close relationship between the factors and the theoretical approaches as a necessary step to look at the organization of international trade.

* استاذ الاقتصاد بجامعة عنابة – الجزائر .

مقدمة

يعتبر وبحق القرنان الثامن عشر والتاسع عشر أكثر العصور تنويراً في ميدان إغناء الفكر الاقتصادى ، حيث برزت فيهما أكبر وأنشط مساهمات الفكر الاقتصادى الكلاسيكى "آدم سمث ، دافيد ريكاردوا ، كارل ماركس" والتى أصبحت مرجعاً أساسياً ينبغى الركون إليه على الدوام كلما تطلب الأمر دراسة كثير من الموضوعات المرتبطة بقضايا "التكاليف ، الأسعار ، القيمة ، الريع ... الخ" من مؤشرات التجارة الدولية .

والمشكلة العصرية التى نواجهها اليوم أنه ثمة فراغ فى الفكر الاقتصادى المعاصر ، يمتد إلى نهايات القرن التاسع عشر وتحديدا مع رحيل الكلاسيك الأوائل يقابله نوع من الهيمنة للسياسات الاقتصادية على مجرى التجارة الدولية ، هذه الوضعية التى تبدو وكأنها محيرة ، تطرح تساؤلات مشروعة :

- هل التاريخ امتنع عفويا عن تطور الفكر الاقتصادى لاحقا ؟
- هل الفكر الاقتصادى تحول مجرد مقولة تقنية المضمون بحيث يمكن القول عنه بلغ حالة الرشد الكاملة ؟
- أم أن تطورات مطلع القرن العشرين فرضت تشكل مثل هذا الفراغ فى الفكر الاقتصادى ؟

هذه أسئلة حارقة ، قد يصعب الولوج فيها تفصيلا . فى مثل هذه المقالة محددة الصفحات والغايات ، إلا أن ذلك لا يمنع من التوقف عند مستويين من الأعباء وآثارهما على إمكانات تطور الفكر الاقتصادى ومن ثم على اقتصادات البلاد المتخلفة بما فيها بلداننا وهما[1] :

المستوى الأول : إشكالية القطع فى التجارة الدولية .

المستوى الثانى : إشكالية التقاطع فى التجارة الدولية .

(١) إشكالية القطع فى التجارة الدولية :

منذ نهاية الثمانينات ، وفى زحمة التطورات الدولية ، تقدمت وبقوة ، موضوعات "الليبرالية الاقتصادية ، خوصصة مشروعات رأسمالية الدولة" وقد تجلى ذلك :

١-مجموعة التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى التى أنشئت عام ١٩٨٩ وهى تضم مجموعة النافتا الثلاث كندا ، الولايات المتحدة الأمركية والمكسيك، بالإضافة إلى شيلى والصين وهونج كونج ، تايوان ، دول جنوب شرق آسيا/ برناوى ، أندونيسيا ، ماليزيا ، الفيلبين وسنغافورة ، وتايلاند واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلاندة وغينيا الجديدة .

٢-إعلان برشلونة ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ حول اتفاقيات الشراكة بين المجموعة الأوروبية شمال البحر الأبيض المتوسط مع بلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

٣-ميثاق مراكش أبريل ١٩٩٤ حول تاسيس المنظمة العالمية للتجارة وما تضمنته من تفصيلات حول حرية التجارة الدولية[٢] .

ولسنا هنا بصدد التوقف عند نزعات التجارة الدولية فى إطار الجوانب المختلفة للعناصر السابقة ، بغض النظر عن قناعتنا بأهميتها المتميزة على مستوى الدراسات التفصيلية ، إلا أنها قد تبعدنا مسافة غير قليلة ، إذا ما علمنا أننا إزاء موضوعة مكثفة ومحددة الإشكالية حصرا ، والشيء شديد الارتباط بين هذه التكتلات الاقتصادية هو نزوعها القوى باتجاه حرية التجارة الدولية ، "**تجارة بلا حدود وبلا قيود**" ، تجارة دولية تجرى عملياتها بشفافية تامة[٣] .

والإشكالية هنا أن حرية التجارة الدولية وإشاعة مفهوم تجارة دولية بلا حدود ولا قيود ، يفترض فى إطار مقتضيات نظرية التجارة الدولية ، فتح الباب على مصراعيه لانتقال المستويات الثلاثة ، سوق السلع ، سوق رأس المال ، سوق العمل ، بينما الواقع الميدانى يعكس أننا إزاء آلية فى التجارة الدولية لتكون سوق للسلع ، وسوق لرأس المال ، من دون أن تكون هذه الآلية "سوقا للعمل الحر"[٤] . بمعنى أننا إزاء "سوق مبتور ، فى حالة قطع" وبالتالى فإن قانون القيمة العالمى الذى تعمل بظله هذه الأسواق مبتورا "فى حالة قطع" وفى هذا السياق ، غالبا ما يقال إن فتح أبواب "الهجرة" أمر غير مقبول سياسيا ، ولا اليوم ولا فى المستقبل المنظور ، قد يحمل هذا الموقف بعض العناصر العقلانية ، إلا أن ذلك لا يمنع من تثبيت الملاحظات التالية :

١-لا أظن هناك من يجهل على المستوى القانونى والسياسى والاجتماعي والاقتصادى اختلاف المضمون فى مقولة "فتح الأبواب للهجرة" ، عن مقولة "فتح الأبواب للعمل" وبالتالى لماذا هذا الخلط فى استخدام المقولتين ، موضوعيا من التعسف وضعهما على مستوى واحد .

٢-وإذا ما سلمنا بأن هذا الخلط يضعهما وكأنهما من نسيج تكوينى واحد عندها بسهولة يمكن ملاحظة ثمة تناقض أساسى بين مطلب الاندماج بالسوق العالمى، وواقع منظومة التجارة الدولية القائمة على "فتح أبواب تجارة السلع ، فتح أبواب حركة رؤوس الأموال من دون حرية لانتقال العمل "كأحدى الركائز الثلاث لمفهوم نظرية التجارة الدولية من جهة ، وارتباطا بالنزعات القوية لإشاعة مفهوم حرية تجارة دولية بلا حدود ولا قيود وفى ظل شفافية تامة من جهة أخرى . مما يجعل إمكانات إنجاز شروط تنمية فى ظروف البلاد المتخلفة تهدف إلى رفع مستوى الإنتاجية ، يصحبه ارتفاع مواز فى عائد العمل أمرا مستحيلا .

ولفرض تأصيل مكثف لهذه الإشكالية نوضح التالى :

من البيانات والمعطيات الرسمية فى الدول الصناعية المتطورة يمكن ملاحظة ان الفرق فى الإنتاجية فى هذه الدول يقابله فرق مواز فى الأجور ، أو على الأقل قريب من ذلك الفرق ، بينما فى الدول المتخلفة ، فإن الفرق فى الإنتاجية يقابله فرق اشد فى الأجور الحقيقية ، بالتأكيد هناك أسباب عديدة ومتشابكة فى هذه الإشكالية ، إلا أنه يظل فى تقديرنا أن الاندماج المبتور "اندماج صيغة قطع" فى المنظومة العالمية المجسم على أساس "الانفتاح على السلع ، وحركة رؤوس الأموال من دون فتح الأبواب لحرية انتقال العمل "هو عامل أساسى فى إنتاج ظاهرة "السوق المبتورة" ، التى يفترض أن تكون "سوقا" للسلع ، لرأس المال ، وللعمل ولأنها سوق "فى صيغة قطع" فهى تعمل بقانون قيمة مبتور ، هو قانون القيمة العالمى ، وهو ما يدفعنا بملاحظة بعض السمات الرئيسية للسوق المبتورة "وصيغة القطع" فى ظل التجارة الدولية الراهنة :

١-ذات ميل حاد لتوحيد الأسعار على الصعيد العالمى ، إلا أنها لا تدفع إلى اتجاه توحيد عائد العمل على الصعيد العالمى .

٢-إن الاختلاف فى مستويات عوائد العمل من تكوينه إلى أخرى ، هو اختلاف يفوق بكثير الاختلاف فى مستويات الإنتاجية . بمعنى أن منظومة الأسعار والأجور الحقيقية ، وهى المنظومة العالمية للأسعار والدخول التى تتيح الاستقطاب ، وبالتالى تعيق إنجاز مهامات السوق الداخلية فى البلاد المتخلفة ومتابعة لهذا السياق ، أحيانا يجرى خلط المفاهيم وتبسيطها من خلال الحديث عن التبادل بين انتقالية الصناعة وانتقال العمل ، بصيغة حل إشكالية العمل من خلال تقريب الصناعة إليه ، من دون ملاحظة التالى :

أ - أن انتقال الصناعة إلى البلدان كثيفة العمالة ، يعنى انتقالها للعمل ، وبالتالى تختلف مضمونا عن حالة انتقال العميل نفسه .

ب-الواقع الموضوعى يكشف عن فجوة حادة جدا بين حالة انتقال الصناعة للعمل ، وبين حالة انتقال العمل نفسه ، بحيث أن التناسب بينهما لا يظهر معاملات ارتباط يمكن أخذها بنظر الاعتبار .

هكذا يتضح ، أن مثل هذه المفارقة لصيغة القطع ، فى التجارة الدولية ، تلقى بظلالها المباشرة على مفهوم قانون القيمة العالمى ، وتضاعف إشكالية التعقيد التاريخى لتشكيل ما يسمى "سوق البلاد المتخلفة" .

(٢) إشكالية التقاطع فى التجارة الدولية :

- المازق التاريخى للرأسمالية .
- المأزق التاريخى للاشتراكية .

(٢-١) المأزق التاريخى للرأسمالية :

إن إرث ثلاثة قرون من التطور الطبيعى للراسمالية فى أوربا جعل الرأسمالية كمنظومة تنتبه مبكرا وخاصة بعد ثورة أكتوبر الروسية ١٩١٧ إلى أن إمكانات تجدد قواها الإنتاجية وتنظيمها على المستوى الداخلى والخارجى يتطلب فى إحدى جوانبه الرئيسية عرقلة إمكانات تطور الفكر الاقتصادى ، بل حتى الازدراء بأهميته وبشتى الوسائل الممكنة ، وفى أحسن الأحوال تم التعامل معه كصيغة تقنية، وليس كأفكار ذات مستوى عال من التجريد قابلة على الدوام للتأويل

والتطوير بما يتلاءم مع ما هو جديد فى تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية وآثارها على التنمية فى هذه المنطقة أو تلك . ومن هذه الزاوية تحديدا جرى إقحام السياسة الاقتصادية الوطنية من كونها مستوى علاجيا للمشكلات الاقتصادية الداخلية إلى كونها بديلا للفكر الاقتصادى ، وفى صياغة موضوعات التجارة الدولية بسبب التطور السريع للرأسمالية كمنظومة سياسية واجتماعية واقتصادية ، بمعنى أصبحت السياسة الاقتصادية أداة ضاغطة تحول دون إمكانات إغناء الفكر الاقتصادى بشكل يوضح الارتباط والتكيف بين قانون القيمة كنتاج طبيعى تشكل من خلال الإغناء المعرفى الكلاسيك فى نظرية التجارة الدولية ، وبين قانون القيمة العالمى الذى تم صياغته قسرا فى إطار متطلبات السياسة الاقتصادية لتطور الرأسمالية بعيدا عن أى إضافات معرفية ملموسة فى إغناء وتطوير الفكر الاقتصادى الكلاسيكى .

والمشكلة هنا لا تكمن فى مفعول السياسة الاقتصادية كمستوى تكييفى ، فالسياسة الاقتصادية كمستوى تقنى أداة مشروعة لكل الدول فى اختيار ما يتلاءم مع التطورات الحاصلة فى اقتصاداتها إلا أن الإشكالية تكمن فى التالى :

أ. الرأسمالية كنظام فى فترات تطورها المختلفة خلال القرن الحالى قطعت الطريق قسرا على إمكانات تطور الفكر الاقتصادى الكلاسيكى[٥] فى زاوية قانون القيمة بما يتلاءم والظروف المختلفة لمستوى تطور الاقتصادات المتعددة. وهنا "مربط الفرس" فإن قانون القيمة العالمى كما هو عليه ليس محصلة حاصل لتطور الفكر الاقتصادى وبالتالى امتدادا طبيعيا لتطور قانون القيمة بقدر ما هو حالة فرضتها مستويات السياسة الاقتصادية فى البلدان الصناعية المتطورة على التجارة الدولية .

ب. فى ظروف الاقتصادات المختلفة والتى تتسم بالضعف الحاد لإمكانات سوقها الداخلى بتشكل قانون القيمة ، فى وقت اندماج معظم عملياتها الاقتصادية الرئيسية بالسوق العالمى ، وتكرست هذه الظاهرة فى اقتصاداتها على مستوى السياسة الاقتصادية وكان مفعول قانون القيمة العالمى "وقانون القيمة على المستوى الوطنى "واحدا" ، وقد ترك مثل هذا الوضع آثارا سلبية متصاعدة

بالغة التأثير على تشويه إمكانات خروجها من التخلف وتحقيق الشروط الممكنة للتنمية ويتجلى هذا العبء بالتالى[٦] :

- تعمق ظاهرة التجزئة والتفكك داخل الاقتصاد المتخلف .
- إفراز نوع من التكامل المشوه مع اقتصادات البلدان المتطورة مما دفع بظاهرة النمو غير المتكافئ إلى آخر مداها ، أى تكامل من جانب واحد .

ج. إن التضخم الراهن ذو طبيعة متنوعة للغاية فلا يقتصر تأثيره على حقل أو طور التداول ، بل إنه يمارس تأثيرا مباشرا على عمليات إعادة إنتاج رأس المال والعلاقات الإنتاجية الرأسمالية ، فالتضخم الراهن على سبيل المثال يؤدى إلى زيادة تكاليف المعيشة بشكل متواصل وباستمرار وبالتالى التسريع بتشكيل ظاهرة الإفقار النسبى للفئات الاجتماعية الواسعة ، وفى ظروف البلاد العربية يمكن القول إن التضخم الناجم من عملياتها الإنتاجية الوطنية والخارجية سارع بتشكيل ظاهرة الإفقار المطلق وهو ما يدفعنا إلى القول إن التضخم أصبح أداة السياسة الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتطورة فى حل تناقض التطور الرأسمالى وخصوصا التناقض بين العمل ورأس المال وترحيل ذلك فى صيغة قانون القيمة العالمى .

وقد يثار تساؤل حول شكل ومضمون قانون القيمة إذا ما تشكل على صعيد الفكر الاقتصادى ومساهمة إغنائه وتطويره ، أو تحت ضغط آليات السياسة الاقتصادية ؟

وهو ما يتطلب شيئا من التأصيل المكثف .. والفكر الاقتصادى بفعل صياغاته التجريدية لا يمكن أن يقدم قانونا للقيمة إلا على أساس كونه نتاجا طبيعيا فى إطار المساهمة لظروف التجارة الدولية ، بغض النظر عن تباين مستوى التطور الاقتصادى للبلدان المختلفة بمعنى أن مفعول قانون القيمة فى سياق هذه الصياغة لابد وان يكون إيجابيا على مستوى تطور التجارة الدولية بينما السياسة الاقتصادية بفعل مهماتها وصياغتها التقنية ، قد تتوافق مع ما يقدمه الفكر الاقتصادى على مستوى قانون القيمة ، كما هو عليه فى ظروف "رأسمالية المنافسة" فى القرن

التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين وهى بهذا المضمون ذات دور إيجابى لأنها تسهل معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية "إن وجدت" من جهة ، فى إطار النتاج الطبيعى للفكر الاقتصادى فى ميدان تشكل القيمة على الصعيد العالمى .

إلا أنه قد يكون للسياسة الاقتصادية دور ضاغط بمعنى معالجة اختلالاتها فى إطار آليات قد تكون معرقلة لإمكانات التطور الطبيعى للفكر الاقتصادى كما هو عليه فى الظروف الملموسة الجديدة ، وما قد يترتب على ذلك من صياغة تقنية لقانون القيمة على المستوى العالمى بعيدا عن أية مستويات متطلبات الاجتهاد والمثابرة على مستوى الفكر الاقتصادى فى ظروف هيمنة رأسمالية المنافسة الاحتكارية على سلطة القرار السياسى الاقتصادى فى التجارة الدولية(٧) ، وبمثل هذه الحالة يمكن فهم الدور السلبى لترحيل شكل ومضمون السياسة الاقتصادية من حدودها الوطنية إلى المجال الدولى ، وما قد يترتب على ذلك من صياغة مشوهة لقانون القيمة على الصعيد العالمى ، وبالتأكيد ستنعكس هذه النتائج السلبية على معظم البلاد المتخلفة بغض النظر عن طبيعة منهجها الاقتصادى "حرا أو مخططا".

(٢-٢) المأزق التاريخى للاشتراكية:

فى هذا الجزء من المقالة محددة المهام حصرا ، سيتم التجاوز عمدا عن جملة من الموضوعات المترابطة "الأيديولوجية ، الحزب ، الديمقراطية ، الدين ، القومية... الخ" من عناصر حزمة الإشكالية وتأثيرها فى تشكل المأزق التاريخى للاشتراكية والتوقف عند بعض الملاحظات الهامة فى الجانب الاقتصادى وآثاره السلبية المنظورة على اقتصادات البلاد المتخلفة وبشكل خاص اقتصادات "التخطيط المركزى" .

١. مداخلات بليخانوف عشية ثورة أكتوبر وبعدها(*) : قدم بليخانوف توصيفا واضحا إلى الواقع الاجتماعى والاقتصادى لروسيا ، انطلاقا من قناعه كون روسيا بلدا تسود فيه اقتصادات الإنتاج السلعى الصغير ، بلدا يسوده الفلاحون انطلاقا من مستوى التطور الموضوعى على الصعيد الوطنى لا العالمى ، وهو بهذا الإطار يتحدث كون ثورة أكتوبر ١٩١٧ خطأ تاريخيا بغض النظر عما يقال "لقد سار التاريخ الذى لم ينتظر من أحد أن ينتج الاشتراكية" (**) .

ومثل هذا الخطأ التاريخى سوف لايقدم لروسيا على المستوى المنظور سوى "دكتاتورية قيصرية برداء بلشفى / حسب تعبير بليخانوف / وفى نفس هذا السياق يمكن الاستعانة بمقولة "غرامشى" الشهيرة" ان ثورة أكتوبر هى ضد رأس المال" أى ضد توقعات كتاب رأس المال" (***) .

٢. اذا ما أخذنا منهج ماركس فى تفسير التحولات الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية ، يكون واضحا لا يجوز الحديث عن اشتراكية فى أكثر حلقات أوربا ضعفا اقتصاديا ، والمشكلة هنا تستند إلى التجذر السياسى فى روسيا ، وإذا ما تم الاستعانة بفكرة لوكاش حول "إشكالية التفاوت بين العامل الذاتى والموضوعى" فى قضية المشروع الاشتراكى لثورة أكتوبر . عندها يمكن فهم حدود المصادر التكوينية لمفارقات ما سمى مجازا "اقتصاد اشتراكى" .

المفارقة الأولى: استناد ثورة أكتوبر الى مستوى متدنى من القوى المنتجة ، إذا ما قورن الأمر بمنظار اقتصادات البلدان الأوروبية الأخرى ، وهو ما يجعل توصيف ثورة أكتوبر بالاشتراكية وتنتمى إلى علاقات إنتاج أرقى من مثيلاتها لا يستند الى الواقع الملموس .

المفارقة الثانية: توصيف الاقتصاد الروسى منذ ثورة أكتوبر 1917 حتى تغيرات صيف 1991 كونه (اقتصادا اشتراكيا) ، فى الوقت الذى ظلت على الدوام مشكلته الأساسية هو الشحة والندرة فى الإنتاج ، بينما ظلت مشكلة الرأسمالية على الدوام هى فيض الإنتاج ، سواء فى مرحلة الأزمات الدورية ، أو فى ظروف مرحلة الأزمات التركيبية ، وقد ترتب على ذلك وكأن إشكالية الاشتراكية هى عدم القدرة على تلبية الحاجات الكاملة للمجتمع ، فى حين يعتبر ذلك هو الأساس فى السياسة الاقتصادية الاشتراكية سواء فى مرحلة الانغلاق أو مرحلة الارتباط بالسوق العالمى .

المفارقة الثالثة: تباينات التطور القطاعى ، فالمجتمعات الرأسمالية المتطورة انطلقت من القطاع الثانى ، "إنتاج وسائل الاستهلاك" ، ثم القطاع الأول "إنتاج وسائل الإنتاج" ثم الى القطاع الثالث "الخدمات" ، بينما تجربة الاتحاد السوفيتى سابقا وكذلك معظم بلدان أوربا الشرقية بدرجات متفاوتة ، انطلقت من القطاع

الأول الى القطاع الثانى ثم القطاع الثالث ومازال القطاعان "الثانى والثالث" يعانيان من ضعف مزمن [٨](*) .

فى ظل هذه المفارقات وغيرها من العناصر المرتبطة بها جرى تبسيط أفكار ماركس الاقتصادية وسيادة حالة من الدونية المعرفية تحول دون تقديم منهج ماركس الاقتصادى وإغنائه وتطويره بما يتلاءم مع الظروف الجديدة . بلا شك تحملت رأسمالية الدولة السوفيتية أعباء ومهام جساما اضطلعت بها الرأسمالية فى الدول الأوروبية الأخرى فى مراحل سابقة لها . وهى خلقت مشروعات صناعية ضخمة ، الا أن الوضع فى روسيا القيصرية عشية ثورة أكتوبر 1917 ، فى الزاوية الاقتصادية والاجتماعية لم يكن ملائما إطلاقا لتطبيق نموذج اقتصادى فى إطار يتم فيه تجاهل السوق وآليات تحديد الأسعار[٩] .

فالاقتصاد الروسى تضمن بنية معقدة تضم جملة من أنماط الإنتاج المختلفة ، يشكل نمط الإنتاج السلعى الصغير النمط السائد مع وجود علاقات شبه إقطاعية ظلت قائمة لفترة طويلة ، صحيح تعرضت هذه البنية الاقتصادية لانهيارات واسعة بعد ثورة أكتوبر 1917 ، إلا انه من العسف توصيف المرحلة الجديدة (بالاشتراكية) فى ظروف غياب الشروط التى تسمح ببناء الاشتراكية التى كتب عنها ماركس .

هكذا يتضح أن النموذج لم يكن اشتراكيا ولم تكن الشروط الموضوعية متوفرة وبمتابعة هذا النموذج الاقتصادى "الاشتراكى" يمكن التأشير على مستويين من مستويات التطبيق الميدانى ، وملاحظة أعبائهما الثقيلة داخليا وخارجيا" .

(٢-٢-١) مرحلة الانغلاق الاقتصادى:

ثمة عوامل موضوعية متعددة كان دورها واضحا فى التأخر النسبى فى نقد التجربة السوفيتية فى الزاوية الاقتصادية ، منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- الإعجاب الداخلى والخارجى فى إنجازات البنية التحتية ، فى الخطط الاقتصادية الأولى ، موضوعيا جعل الوقت مازال مبكرا لانتقاد التجربة ، سيما وإن انجازت البنية التحتية ، تفترض الانتظار لما سينعكس على قطاع

إنتاج وسائل الاستهلاك وقطاع الخدمات فى فترة لاحقة وان معظم مهمات تلك المرحلة ذات طبيعة انتقالية يمكن توصيفها مهمات "وطنية ديمقراطية" .

أزمة الرأسمالية العالمية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وبشكل خاص عشية الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 خلقت مناخا عالمى الاتجاه فى نقد الرأسمالية كمنظومة متعددة ، وفى الزاوية الاقتصادية حصرا حيث الفوضى الاقتصادية السائدة فى معظم الدول الرأسمالية المتطورة فى تلك الفترة .

هكذا يبدو ان الانغلاق ميدانيا كان مكسبا للدولة السوفيتية ، بمفهوم حالة وقائية حالت دون الغوص عميقا باتجاه الكشف عن تناقضات "الاقتصاد الاشتراكى" بالمقابل فإن هذه الحالة الوقائية لا تعدو عن كونها وقائية مؤقتة ، لتناقض أصبح واضحا بين مستوى تطور اقتصادى أقحم قسرا فى توصيفه "اقتصاد اشتراكى" وبين الطبيعة الرأسمالية للاقتصاد العالمى فى الخارج .

(٢-٢-٢) مرحلة الارتباط الاقتصادى :

كان يفترض من الدولة السوفيتية الاستفادة الى أبعد الحدود من مكسب حالة الوقاية المؤقتة بتصحيح اتجاهات الخطط والسياسات الاقتصادية بما يتناسب ومتطلبات إغناء وتطوير الفكر الاقتصادى وبشكل خاص فى زاوية التجارة الدولية ، الا انه عمليا قد غيب ذلك على أساس الوقاية من المؤشرات السلبية الظاهرة فى اقتصادات الدول الرأسمالية المتطورة ، من دون أية ملاحظات جادة للمؤشرات الإيجابية لهذه الاقتصادات بالمفهوم الواسع ، سيما وأن الظروف الداخلية بما فيها "الاقتصادات الاشتراكية" كانت تتسم فى معظم الأحيان بضعف الارتباط بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية من جهة ، وضعف الانسياب والإمداد النوعى بين قطاع إنتاج وسائل الإنتاج والقطاعات الأخرى ، من جهة ثانية ، ومع بداية مرحلة الانفراج السياسى الدولى وإعادة الارتباط الاقتصادى "فقدت السياسة الاقتصادية الاشتراكية" مكسب صيغة الوقاية **المؤقتة** وبدأت اقتصاداتها تتعرض الى مستويات مختلفة من النقد مع

تصاعد شكل ارتباطها مع العالم الخارجي ، وبشكل خاص مع الـدول الرأسـمالية المتطورة .

كل هذه المؤشرات جعلت اقتصاداتها فى حالة أقرب الى العجز من ان تكون لها إمكانات فعالة فى معظم حلقات التجارة الدولية القائمة على أساس قانون القيمـة الذى هو أصلا قانون رأسمالى من ألفه إلى يائه ومن هنا تحديدا لا يجوز الحديـث عن فكرة انقسام السوق العالمى الى سوق اشتراكى و سوق رأسمالى[١٠] وهو مـا يسمح بملاحظة التالى :

أولا : الإشكالية المزدوجة والمتعارضة لما سمى "اقتصادا اشتراكيا" ففـى الوقـت الذى تجرى كافة عملياته فى إطار التخطيط المباشر والأسعار الادارية مـن دون أى اعتبار لقوى السوق الداخلية ، يلاحظ أن معظم عملياته الخارجيـة تخضع لأسواق تعمل فى إطار قانون القيمة العالمى .

ثانيا : ترتب على الإشكالية السابقة ، ما يمكن تسميته الآثـار السـلبية المزمنـة لـ"فجوة الأسعار" حيث أصبح العبء التكاليفى باهظا فى التجـارة الدوليـة لمعظم بلدان النموذج السوفيتى للاشتراكية استيرادا وتصديرا .

هكذا يمكن تثبيت أهم الملاحظات حول آثار المأزق التاريخى للاشتراكية:

أ- إن آثار السياسة الاقتصادية لنموذج ما يسمى "اقتصاد اشتراكى" شـوهت إمكانات إغناء وتطوير أفكار ماركس الاقتصادية فى مسـتلزمات تشـكل السوق الداخلى لبلدانها الذى يفترض أن المنظور الأساسى للقيمة يتشـكل على أساس مدى متطور من مستلزمات الإنتاج وقوى الإنتاج .

ب- إن حالة انتقالها من الاقتصادات المقفولة إلى الاقتصـادات ذات الارتبـاط العالمى "مع البلدان الصناعية المتطورة" بشكل خاص اقـترن بملاحظـة التفوق بين الطبيعة الرأسمالية للاقتصاد العـالمى وبيـن حالـة ضعـف الديناميكية (للاقتصاد الاشتراكى) ، وبالتالى سهل لميكانيزمات الاقتصادات الرأسمالية المتطورة أن ترحل جزءا معتبرا من أعباء تضخمها الركـودى على "الاقتصادات الاشتراكية"

ثالثا : ميكانيزمات السياسية الاقتصادية لمعظم بلدان (التطبيق الإشتراكى) الرئيسية، تم ترحيلها إلى كثير من البلدان المختلفة ، وبشكل خاص بعد مؤتمر باندونج ١٩٥٥ كنموذج للتنمية الجديدة ، وقد ترتب على ذلك كثير من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التى نلاحظها اليوم كتركة ثقيلة "لرأسمالية الدولة المتخلفة"(١١).

وربما يظن البعض أن التوقف عند المأزق التاريخى للاشتراكية ، فى ظل الظروف الجديدة ، غير مجدى ، على اعتبار أن النموذج الإشتركى من الطراز السوفيتى ليس له حضور حالى ، ولا الدعوى لمثل هذا النموذج أو التأثر به على مستوى البلاد المتخلفة لها حضور ، قد تبدو مثل هذه الاطروحات (مقبولة) على المستوى الملموس ، إلا أن تفحصها بعمق يكشف عن نوع من التبسيطية للأسباب التالية :

أ- تجربة "النموذج الاشتراكى" بمداها السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى ظروف (رأسمالية الدولة) فى البلاد المختلفة ، صحيح وبسهولة يمكن ملاحظة مجموعة تراجعاته كحزمة قانونية ، إلا أن إسقاطاته وظلاله على عمل رأسمالية الدولة الميدانى يجعل إمكانية حصول مثل هذا التراجع وبهذه السهولة صعبا جدا .

ب- إسقاطات "النموذج الاشتراكى" على متغيرات البنية الاجتماعية الجديدة والمتحولة من النموذج الاشتراكى إلى الليبرالية الاقتصادية ، يكشف عن مستويات متعددة من البنية الاجتماعية الجديدة والمتحولة من النموذج الاشتراكى إلى الليبرالية الاقتصادية ، بعضها كرد فعل عفوى وبعضها فى إطار التكيف للحفاظ على المصالح وتطويرها ، وبعضها قد يعبر عن نوع من القناعات الموضوعية باتجاه الاقتصادات الجديدة .

وهكذا يتضح ، أن سياق المعاينات السابقة ، تدفعنا بتشكيل نوع من الأفكار الأولية حول التجارة الدولية :

المحور الأول : تكريس أشكال متعددة لظاهرة القطع فى التجارة الدولية ، فى إطار المنظمة العالمية للتجارة "القطع فى سوق العمل ، القطع فى سوق البترول ،

القطع فى سوق السلاح" ، تعكس بالملموس أننا إزاء حالة من تعدد أشكال الأثر السلبى للسياسة الاقتصادية على التجارة الدولية ، منها على سبيل الذكر لا الحصر :

- استمرار البلدان الصناعية المتطورة فى فرض ضرائب ورسوم متصاعدة على البترول والمنتجات البترولية[١٢] وهو ما يتعارض مع الأهداف المعلنة للمنظمة العالمية للتجارة حول حرية التجارة ، وبالتالى يكون مشروع الاستنتاج كون طبيعة المصالح الاقتصادية للبلدان الأكثر تصنيعا تتطلب استبعاد إدراج سلعة البترول فى إطار نشاطات المنظمة العالمية للتجارة .
- استراتيجية تصدير السلاح وبتكاليف باهظة[١٣] فى ظروف استمرار عدد معتبر من البلاد المتخلفة فى التعامل مع موضوعة الإنفاق على التسلح كسلعة استهلاكية ينبغى تحديدها على الدوام بغض النظر عن كونها اهتلكت بالتقادم أم لا من جهة ، والتمييز فى محدودية المراكز الرئيسية لسلعة السلاح من جهة أخرى ، وهو ما يجعل إبعاد تجارة السلاح عن هامش شفافية المنافسة الذى تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة يتجاوب مع المصلحة الاقتصادية والإستراتيجية للدول الصناعية الأكثر تطورا .

المحور الثانى : الملامح الجديدة لاقتصادات وسط وشرق أوربا : خصوصية الارتباط التاريخى لبلدان وسط وشرق أوربا مع جيرانها فى بلدان شمال وغرب أوربا من جهة ، انخفاض فى مستوى الأجور نسبيا ووجود رصيد من رأس المال البشرى ذى المؤهلات والكفاءات المعتبرة ، يجعل إمكانات اندماجها بالسوق الأوروبية الموحدة أمرا سهلا ،ولو فى فترات لاحقه وهو ما يدفع الاعتقاد بإمكانات انخفاض معتبر لأثر التضخم الركودى كأداة للسياسة الاقتصادية فى تشويه شكل ومضمون التجارة الدولية .

المحور الثالث : الملامح الجديدة لاقتصادات البلاد المتخلفة : علميا سيتصاعد اتجاه حزمة الإصلاحات الاقتصادية الواسعة وهو بلا شك أمر ضرورى وملح ، إلا أنه من المشكوك فيه أن تكون هناك مردودية فعالة لهذه الإصلاحات ما لم يقترن ذلك بإصلاحات فى السياسة الاقتصادية الدولية وأثرها على شكل ومضمون

التجارة الدولية وغياب ذلك قد يضاعف من الأثر السلبى للسياسة الاقتصادية الدولية على موقع البلاد المتخلفة فى التجارة الدولية ، بسبب تحولها فى مثل هذه الحالة إلى متلقى صافى لمعظم التضخم الزكودى .

المحور الرابع : ملامح إيجابية لفرصة ترقية التجارة الدولية ، مثال البلاد العربية . صحيح أن البلاد العربية تتلقى عبئا ثقيلا من تعدد أشكال القطع والتقاطع فى التجارة الدولية ، وأن صياغات مثل تحرير التجارة الدولية ، العولمة ، الاندماج فى السوق العالمى ، كاتجاهات جديدة فى الاقتصاد العالمى ، عمليا يعبر عن كونها مستوى أعلى من التركز السلبى لاتجاه السياسات الاقتصادية الدولية فى ترحيل التضخم الركودى وتصاعد الاختلالات الاقتصادية فى البلاد العربية ، إلا أن ذلك لا يمنع من التقاط كثير من فرص التجارة الدولية الملحوظة وغير الملحوظة كمستويات لتخفيف عبء الأثر السلبى على اقتصاداتها ، وبالتالى ترقية أدائها الاقتصادى على مستوى التجارة الدولية . ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال بعض الأمثلة :

أولا : فرصة التعاون بين وسط وشرق أوربا والبلاد العربية : استنادا إلى التالى :

- الانخفاض النسبى فى متوسط دخل الفرد فى كل من البلدان العربية وبلدان شرق ووسط أوربا ، مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .
- طبيعة أسواقها لا تتطلب درجة عالية من التكنولوجيا المتقدمة والمعقدة ، وهو ما يجعل على سبيل المثال الآلات التى تنتجها اقتصادات وسط وشرق أوربا تحظى بقبول أكثر فى أسواق البلاد العربية ، كما أنه يمكن لمنتجات الدول العربية من الملابس والمواد الغذائية أن تجد لها سوقا رائجة بين المستهلكين فى وسط وشرق أوربا .

ثانيا : إعلان برشلونة والميزة الجغرافية [١٤] التى تتمتع بها البلاد العربية وبشكل خاص الواقعة فى جنوب البحر الأبيض المتوسط فى علاقتها مع المجموعة الأوروبية فى إطار اتفاقيات الشراكة .

ثالثا : فرصة تعدد مراكز التجارة الدولية ، وظهور قوى اقتصادية جديدة فاعلة فى الساحة الاقتصادية الدولية ، يسمح بملاحظة إمكانات افضل بالاستثمار فى الصناعة البترولية والنفاذ لأسواق المنتجات البترولية فى ظروف تتسم بزيادة الطلب على المنتجات البترولية ، وسيؤدى ذلك إلى تحفيز النمو وزيادة الدخل فى اقتصادات الدول المصدرة للبترول[١٥] وبالتأكيد ليست المهمة هنا التوسع فى دائرة الاستدلال إلى مستويات ومناطق جغرافية أخرى ، وإذا كان العمل الاقتصادى الميدانى فى إطار استدلالات نوعية أمرا ضروريا لتقليل الأثر السلبى للسياسات الاقتصادية على التجارة الدولية، إلا أن ذلك ينبغى أن لا يبعدنا عن جوهر الشكل النظرى المتمثل ، فى فراغ نظرى فى الفكر الاقتصادى ، وأن عمليات السياسة الاقتصادية فى القطع والتقاطع تحول دون إغنائه ، مما يضعف الأمل فى ملاحظة الآثار الإيجابية للتجارة الدولية على اقتصادات بلداننا .

تأسيسا على ما تقدم ، صحيح أن إشكالية التنمية فى البلاد المتخلفة تتطلب دراسة مدققة لواقع اقتصاداتها وإمكانات الاستفادة من تجارب الغير ، إذا ما أريد أن يكون لها مكان معتبر فى التجارة الدولية[١٦] إلا أن موضوع التجارة الدولية فى الظروف الجديدة ، يتطلب أكثر من أى وقت مضى التالى :

أ. جهاد فكرى واسع فى زاوية الإغناء النظرى للفكر الاقتصادى ، وهو ما يتطلب مستوى عاليا من التجريد الذى يستبق الواقع بمسافة غير قليلة ويلتقط الجوهرى منه .

ب. جهاد فكرى واسع فى توضيح عمق الارتباط بين مستويات التجارة الدولية الثلاثة "السلع ، رأس المال ، العمل" وأن وضعها فى اصطفافات متباينة فى قضية حرية الانتقال ، يضعف مصداقية التوجهات المعلنة حول الحرية الكاملة للتجارة الدولية ، وأن خصوصية الجانب الاجتماعى فى زاوية انتقال العمل ، كتبرير لذلك ، يضعف المكانة الاقتصادية لمفهوم "سوق العمل" من جهة ، ويفتح الباب على مصراعيه حول مشروعية معاينة أثر المستويات الثلاثة معا، على الجانب الاجتماعى من جهة أخرى .

ج. جهاد فكرى واسع فى تضبيط مفهوم السياسة الاقتصادية ، وحدود عملها مما يسهل ملاحظة وقناعة كافة أطراف التجارة الدولية ، بأن إقحامها القسرى خارج حدودها الجغرافية يشوه مضمون قانون القيمة العالمى وبالتالى يخلق حالة من التعارض مع الفكر الاقتصادى فى الوقت الذى يفترض أن ثالوث "الفكر الاقتصادى ، والاقتصاد السياسى ، والسياسة الاقتصادية" مستويات تعمل مع بعضها البعض فى إطار التجارة الدولية وليس إلغاء أو تهميشا لطرف وامتيازا لطرف آخر .

د. استغلال هامش الديمقراطية الذى توفره المنابر الدولية حول ضرورة "إشاعة مبدأ حوارات الفكر الاقتصادى" وتكثيف العمل الأكاديمى فى هذا المجال استنادا إلى قوة الحجة العلمية ، بعيدا عن التأثير المباشر وغير المباشر لأيديولوجية الخطاب السياسى ، انطلاقا من القناعة فقط بأن مثل هذه الشفافية فى الحوار المعرفى يمكن لها أن تقدم مساهمات جادة فى إغناء الفكر الاقتصادى فى الظروف الراهنة .

ه. بلا شك هناك أهمية معتبرة للمؤشرات التقنية فى تحليل وتفسير كثير من القضايا الاقتصادية الدولية ، إلا أنه بالمقابل فإن الضغط الملموس لرأس المال العالمى فى تحجيم دور المقاربات النظرية كمستوى ضرورى فى إغناء الفكر الاقتصادى فى الظروف الراهنة لا يساعد موضوعيا على تعزيز قوة الحجة العلمية ، إذا ما أريد إعادة الاعتبار لمكانة الفكر الاقتصادى فى التجارة لدولية .

وفى الخاتمة ، لابد من القول ، نحن نعلم ، أن قانون القيمة لا يظهر فى الاقتصاد العالمى بشكل صافى ، وأن مضمونه وشكل تجليه لابد وأن يتعرض للتعديل تحت تأثير القوانين التى تحدد حركة الاقتصاد العالمى فى هذه اللحظة أو تلك ، إلا أن ذلك لا يقدم مشروعية الإقحام القسرى الشامل لآثار السياسة الاقتصادية الوطنية على الاقتصاد العالمى .

وقد تبدو مثل هذه الملاحظات السريعة نوعا من الهجاء أو العزاء على مستوى النموذج الاقتصادى ، إلا أنها فى تقديرنا أفضل من أى كسل فكرى والرغبة فى إثارتها فى الظروف الراهنة لا تعدو عن كونها دعوة عامة لمواصلة النقاش حول إشكالية القطع والتقاطع وآثارها على التجارة الدولية .

الهوامش والمراجع :

١- سنتجاوز عمدا معاينات هامة جدا فى تشكل "السوق العالمية" وتشكل ما يسمى "سوق البلاد المتخلفة" وفى هذا الإطار نحيل القارئ لدراستنا اقتصاديات السوق فى ظروف البلاد المتخلفة، مجلة دراسات عربية ، العدد ٦-٧-٨ ، ١٩٩٨ ، بيروت .

٢- مشروع المنظمة العالمية للتجارة كان يفترض الإعلان عن تأسيسها فى إطار اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٥ ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت عن ذلك ، وتبنت مشروع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، الجات ، الباحث .

٣- هذه الصياغات يمكن ملاحظتها بالكامل فى جميع الوثائق الرسمية الصادرة عن التجمعات السابقة ، الباحث .

٤- صحيح هناك عدد غير قليل من مؤشرات التطور الإيجابى فى سوق العمل ، ارتباطا فى النزوع القوى لحرية التجارة الدولية ، إلا أن معظم هذه المؤشرات ترتبط بالمناطق الأكثر تصنيعا ونموا اقتصاديا ، الباحث .

٥- فى تقديرنا أن ما يسمى بالفكر الاقتصادى "النيو كلاسيكى" فى معظمه لا يتناول "أفكارا اقتصادية" كحالات لإغناء الفكر الاقتصادى الكلاسيكى ، بقدر ما يطغى عليه الطابع التقنى لمعالجة حالات اقتصادية ، وهو بهذه الخاصية "سياسة اقتصادية" أكثر ما هو فكر اقتصادى ، الباحث .

٦- مما هو جدير بالإحاطة والتنبيه ، أن مثل هذه الحالة لا تعنى حالة سائدة بشكل مطلق بقدر ما أن إمكانات تجاوزها فى الظروف الراهنة يصعب ملاحظتها إلا كحالات فردية لهذا البلد أو ذلك وقد تتدرج فى صيغة "دور الغفلة التاريخية فى تحقيق التنمية" ، الباحث .

٧- بالتأكيد هناك حاجة ملحة لإغناء وتطوير الفكر الاقتصادى الكلاسيكى بشكل خاص أفكار ريكاردو حول نظرية الميزات النسبية ، ومدى صلاحية نظرية التجارة الدولية فى الظروف الراهنة ، أفكار ماركس حول العامل المؤشر فى تشكل القيمة الوسطية لعمل مجموع العالم أى "العمل ذو الشدة الإنتاجية الوسطية" ، إلا أنه من التبسيط الساذج استخلاص القيمة العالمية

الوسطية من مجموع القيم الوطنية المكونة للاقتصاد العالمى ، لأن نفقات العمل الدولية الضرورية اجتماعيا هى ليست وسطا حسابيا بسيطا لنفقات العمل الضرورى اجتماعيا على المستوى الوطنى ، بالنظر لاختلاف مضمون الحاجات على مستوى الاقتصاد العالمى عما هو عليه على المستوى الوطنى ، وهذا الواقع يستدعى ضرورة إعادة تأويل أفكار ماركس فى مفهوم القيم الاستعمالية والتبادلية وملموسية اشتعالها على مستوى الاقتصاد العالمى ، الباحث .

*) حوارات بليخانوف مع لينين ، بوخارين ، تروتسكى حول ثورة أكتوبر ١٩١٧ "للأسف الشديد مثل هذه الحوارت لم تر النور حتى الآن" ، الباحث .

**) لينين "رأس مالية الدولة فى مرحلة انتقال إلى الاشتراكية" ، دار التقدم ، ص ٥٠ .

***) دراسات مختارة لغرامشى "البنية التحتية والتاريخ الأخلاقى والسياسى" ترجمة ميخائيل إبراهيم .

٨- تقرير غورباتشوف للكونجرس ١٩/١٩٨٨ .

*) لا نعتقد كون سير السياسة الاقتصادية فى النموذج السوفيتى للاشتراكية ، من القطاع I إلى القطاع II ثم القطاع III كان خطأ ، إنما الخطأ يكمن فى التركيز المفرط على القطاع الأول والضعف الحاد فى علاقته بالقطاع الثانى والقطاع الثالث إمدادا وتأثيرا مما جعل الاختلال بينهم واضحا ، الباحث .

٩- لا ندرى من أين جاء الناس بفكرة أن ماركس أوصى بتجاهل السوق وآليات تحديد الأسعار فى ظروف اقتصادية واجتماعية كحالة روسيا عشية ثورة أكتوبر ، فالحديث عن وصية ماركس تبنى التخطيط المباشر وإلغاء أسعار البضائع تبدو لنا وصية مبتورة وفاقدة لجوهر مفهوم ماركس حول ذلك ، حيث إنه ربط بين عملية تجاوز السوق وآليات تحديد الأسعار والتفوق عليها بنظام اجتماعى يفترضه يخرج من مستوى رفيع لتطور النظام الرأسمالى ، وهذا الأخير فى نظره اقتصادا موشكا على استنفاد طاقاته ، وغدا فيه الإنتاج إنتاجا اجتماعيا ، هذا البديل للرأسمالية المتطورة إلى أعلى الدرجات هو الذى أطلق عليه ماركس اسم "الاشتراكية" فقط عند هذا المستوى الرفيع جدا من التطور التقنى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى يصبح ممكنا "بل مرغوبا به برأى ماركس التحول من آليات السوق إلى التبادل المباشر والتخطيط الرامى إلى تلبية حاجات الناس من دون الارتباط بالأسعار ، وهذا يعنى أن نموذج ماركس لا يشير إلا لهذه الشروط" ، الباحث .

١٠- إن فكرة انقسام السوق العالمى إلى سوق اشتراكى ، وسوق رأسمالى تبدو لنا فكرة محملة أيديولوجيا ، كل ما هو قائم ممكن القول ان "الاقتصاد الاشتراكى" كان يعمل نوعا ما على قيم أخلاقية اشتراكية ، وليس على علاقات اشتراكية ، فى وقت أن قواعد الاقتصاد الرأسمالى العالمى قائمة بقيمتها وعلاقتها بشكل جلى ، الباحث .

١١- بهذا الخصوص يمكن العودة لدراستنا "قضايا القطاع العام والخاص والتنمية" ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد ٧ ، يولية ١٩٩٠ .

١٢- للمزيد يمكن العودة لدراستنا "الأوبك وعجز الموازنات" ، مجلة التواصل ، العدد صفر ، ١٩٩٥ ، جامعة عنابة ، وكذلك نشرة الأوبك الشهرية ، نوفمبر ١٩٩٦ ، الباحث .

١٣- للمزيد يمكن العودة لدراستنا "الريع البترولى والدولة الريعية" ، مجلة دراسات عربية ، العدد ٦ ، ١٩٨٩ ، بيروت .

١٤- الانطباعات الإيجابية فى هذه الزاوية لا تحجب الملاحظات النقدية لبعض صياغات إعلان برشلونة مما يضعف مردودية الميزة الجغرافية التى تتمتع بها معظم البلاد العربية الواقعة فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، الباحث .

١٥- طبقا للتقديرات الرسمية للجات ، نوفمبر ١٩٩٤ ، سيزيد الدخل العالمى بحوالى ٥٠٠ مليار دولار سنويا اعتبارا من عام ٢٠٠٥ ، أى اعتبارا من السنة التى يتم فيها تطبيق الاتفاقية بالكامل ، الباحث .

١٦- يمكن العودة لدراستنا "اقتصاديات السوق فى ظروف البلاد المتخلفة" ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد ٧،٨،٩ ، ١٩٩٣ .